



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من خصر العالمين بمعرفة اوضاع الكلمة
والكلام وجعلهم منازا بادراك اسرار افصح
الكلام ونصلي ونسلم على صاحب لواء الشفاعة
يوم القيام محمد المنوط برسالتك وضع قوانين
الشرع والاسلام وعلى اله الابرار وصحبه الاخيار
وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني ابراهيم
بن خليل الاكني هذه رسالة تشتمل على مقدمة
وثلاثة مطالب وخاتمة المقدمة والوضع
في اللغة جعل الشيء في حيز معين وفي العرف



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من خصر العالمين بمعرفة اوضاع الكلمة
والكلام وجعلهم منازا بادراك اسرار افصح
الكلام ونصلي ونسلم على صاحب لواء الشفاعة
يوم القيام محمد المنوط برسالته وضع قوائمه
الشرع والاسلام وعلى اله الابرار وصحبه الاخيار
وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني ابراهيم
بن خليل الاكني هذه رسالة تشتمل على مقدمة
وثلاثة مطالب وخاتمة المقدمة والوضع
في اللغة جعل الشيء في حيز معين وفي العرف

٣٠
جعل شئ باراء شئ بحيث متى فهم الاول فهم منه
الثاني للعالم بمرئ الوضع العرفي قسمان لفظي
وغير لفظي فالاول عند اهل العربية مشترك
لفظي بين المعنيين احدهما تعيين اللفظ باراء معنى
ليدل عليه بنفسه وثانيهما تعيين اللفظ باراء معنى
ليدل عليه ولو بمعونة قرينة فالنسبة بينهما عموم
وخصوص مطلق فالاول هو الاخص وهو المتبادر
الفارق بين الحقائق والمجازات المعبر في الاصطلاحات
من نحو الترادف والاشتراك والدلالات
ثم اعلم ان لكل فن موضوعا وغاية فهو موضوع فن الوضع
هو الوضع العرفي المعروف اتفاقا فنقول باعتبار
هو علم يبحث فيه عن احوال الوضع العرفي من حيث
العموم والخصوص والشخصية والنوعية وغاية
هو الاقدار النام على تمييز الموضوع عن غيره
وتمييز موضوعات اللغة والصرف والاشتقاق

والنحو وغير ذلك بعضها عن بعض وتميز بعض
 الاقسام عن بعض اخر وتميز امارات الحقيقة عن
 قرائن المجاز فقول باعتبار هواله فتؤنير بمحصلها
 الاقدار على تميز الموضوعات عن غيرها وتميز
 موضوعات اللغة والقرف والاشتقاق والنحو
 وغير ذلك بعضها عن بعض وتميز الامارات عن
 القرائن ^{تذنب} وللوضع ثلثة اركان الواضع
 والموضوع ^{والموضوع} له اقسام باعتبار كل ركن منها
المطلب الاول في الركن الاول فاقسامه باعتبار
 اربعة لغوي وعرفي واصطلاحي وشرعي ^{ثم اعلم}
 انه اختلف في وضع الالفاظ اللغوية فذهب الى انه
 هو الله وحده الشيخ ابو حسن الامشعري رحمه الله
 والى انه البشر وحده ابو هاشم من رؤساء
 المعتزلة والى انه هو الله تعالى فيما يوقف عليه
 تعريف الوضع والاصطلاح وما سواه على الاحتمال

الاستاد ابواسحق الاسفرائيني والى التوقف بين
الثلاثة القاضي ابوبكر الباقلاني **المطلب الثاني** الركن
الثاني **ف** اقسامه باعتبار اثنان شخصي وهو تعيين
اللفظ الملحوظ بخصوصه لمعنى كلي او جزئي واقسامه من حيث
خصوص المعنى الموضوع له وعمومه وخصوص آله ملاحظة
وعمومه على ما يقضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعة الاول
وضع خاص لموضوع له خاص وذلك بان يعقل الواضع معنى
معينا بتعيين خارجي بخصوصه او بمفهوم كل
مختص فيه في الخارج ثم يعين لفظا مخصوصا بازاء
ذلك المعنى كوضع الاعلام الشخصية او بتعيين
ذهني بنفسه ثم يعين من حيث التعيين لفظا مخصوصا
بازاء ذلك المعنى كوضع الاعلام الجسمية واسماء
العدد **و** الثاني وضع عام لموضوع له خاص **و**
وذلك بان يعقل الواضع الجزئيات المتعددة بمفهوم
كلي شامل لها تعقلا اجماليا ثم يعين بهذه الملاحظة

الأجزاء لفظاً مخصوصاً بأكل واحد من تلك الجزئيات
 دفعة كوضع المضرب والموصول واسماء الاشتراك
 واسماء الأفعال والحروف وبعض الظروف مما يتضمن
 معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة حقيقة
 وعلى ذلك المفهوم الكلي مجاز فلهذا الوجه يمكن تعدد معنى
 لفظ واحد من غير اشتراك هذا عند المتأخرين واخيراً
 السيد قدس سره وأما عند المتقدمين فالمدكور است
 موضوع لنفس ذلك المفهوم الكلي على طريق وضع عام
 لموضوع له عام بشرط أن يستعمل في كل جزئية واختار
 المتأخران في الحقيقة بالقبول رأي المتأخرين لما انه يلزم على
 رأي المتقدمين أن يكون ما هو من هذا القبيل مجازات
 لا حقايق لها إذ لم يستعمل فيما وضع له من ذلك المفهوم
 الكلي واللازم باطل والاصح اختلاف أئمة اللغة في
 عدم استلزام المجاز حقيقة والثالث وضع عام لموضوع
 له عام وذلك بأن يعقل الواضع معنى كلياً بنفسه

وبما يساويه ثم يعين لفظاً مخصوصاً بأزادك الكلي
 كوضع الأسماء الاجناس والمعادن ووهواد الانفعالات
 والمشتاق واسماء المصادر : والرابع وضع خاص
 لموضوع له عام : بان يعقل معنى كلياً بخصوصية
 بعض افرادة وهذه القسم مما لا وجود له بل حكماً باستحالة
 لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرةً للملاحظة كلياً بها
 بخلاف العكس : ونوع : وهو يعين اللفظ للمحفوظ
 بعمومه لمعنى كلياً ونوع : ذلك بان يلاحظ الواضع
 شيئاً ما غير معدودة اجمالاً افرادية كانت او تركيبة
 بامر عام لها ويلاحظ معنى جزئياً او كلياً ثم يعين ما يوفق
 عليه ذلك الامر العام من تلك المعانيات اولاً وبالذات
 والامر العام ثانياً وبالعرض لذلك المعنى الجزئي او الكلي
 بحكم اجمالي كحان قال كل لفظ بصرفه كذا عينته للدلالة
 بنفسه على كذا او من يحذف من هذا الحكم قيداً بنفسه
 يكون عنده في الجواز وضع نوعي بمعنى الاسم كما سبق

وهو ان يقول الواضع كل لفظ معين للدلالة بنفسه
على معنى سواء كان تعيينه بوضع شخصي ونوعي بمعنى الخاص
فهو عند تحقق القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى
متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا وادال
عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا
التعيين فوضع الالفاظ المجازية لعانية المجازية من
قبيل وضع عام لموضوع له خاص وفي الكناية مذهبان
احد هما انها مستعملة في المعنى الموضوع له مع عدم
كونه مناطا للنفي والاثبات فيكون وضعها وضع
الحقيقة والاخر انها مستعملة في غير فيكون وضعها
كوضع المجاز الا انه يجذف قيد المانعة عن القاعدة
واقسام الوضع النوعي ايضا اربعة من حيثية المذكورة
في الشخصي: الاول وضع خاص لموضوع له خاص
وذلك بان يلاحظ الواضع هيئاتا غير معدودة اجمالا
بامرها لها ويلاحظ معنا معينا ثم يعين كلاما من ذلك

٩
الهيئات بأزاء ذلك المعنى كوضع الأوزان بأزاء الموازن
بكان قال كل ما بطرء على تركيب فعل من الهيئات الممكنة
الطريان مثل فعل ويفعل وغيرها فبعيته لنوع ما يوزن به
من الصيغ الخصوصية فوضع كلا من أفراد ما بطرء في
ضمن هذا العنوان علما لنوع ما يوزن به من الصيغ
الخصوصية فإن اعتبر تعدد الهيئة باعتبار المادة فإ
الموضوع له كلي معين من حيث أنه معين فالأوزان من
قبيل اعلام الاجناس أي الأنواع وأما فهي من قبيل اعلام
الاشخاص فعلى الأول يكون التعبير في طرف الموضوع له
بلفظ النوع وعلى الثاني بغير لفظ النوع والأول هو المشهور
ومن هذا القبيل وضع تشبيه الاعلام عند مثيلتها
والثاني وضع عام لموضوع له خاص؛ وذلك
بان يلاحظ الواضع هيئاتا غير معدودة لجمالها مرعاه
فما يلاحظ مع التجزئية غير معدودة بعنوان كلي شامل
لكل منها ثم يعين كلا من الأولى بأزاء كل واحد من الثانية

على انقسام الاحاد الى الاحاد بحكم اجمال كوضع عامة الافعال مثلا
ان الفعل الماضي موضوع بكان قال كل ما كان على هيئة فعل فعينه
لنسبة مدلول مصدره الى فاعل معين في الزمان الماضي فهذا
وضع ضرب لنسب حدث الضرب الى فواعل معينة غير مخصوصة
كما في ضرب زيد وضرب عمرو وضرب بكر وهكذا ووضع
قتل لنسب حدث القتل الى تلك الفواعل كما في قتل زيد وقتل
عمرو وقتل بشر وقتل خالد وهكذا الى ما لا نهاية هذا على ما هو
المتعار عند المحققين من ان صيغ الافعال موضوعات للنسبة
الى فاعل معين واما على ما هو رأي الجمهور من انها موضوعات
للمنسبة الى فاعل تاما فوضع له كل من الافعال معنى كل فيكون
حينئذ من قبيل وضع عام لموضوع له عام كما ان وضعه
للمزمان كذلك ووضع المركبات الثامة فانها موضوعات بكان قال كل
ما كان على هيئة زيد فاعل فعينه لكل اسناد السند الى النسبة
اسنادا تاما فهذا وضع زيد قائم لهذه النسبة الجزئية
وعمر وقاعد تلك النسبة وهكذا ووضع المركبات الاضافية فانها

هذا على ما هو
المشهور و
التحقيق
ان وضع
الافعال
كجميع معانيه
ببكر واسم
قتل
عمر

موضوعه بكان قال كل ما كان على هيئة غلام زيد فعينه لكل
نسبة الاول بالثاني نسبة تقييدية مفيدة للتعريف او
التخصيص فهذا وضع دار زيد لهذه النسبة الجزئية المفيدة
التعريف وبنت عمرو لذلك النسبة الجزئية المفيدة التعريف و
غلام رجل لذلك النسبة الجزئية المفيدة التخصيص وهكذا
وكوضع المركبات التوصيفية فانها موضوعه بكان قال كل ما
كان على هيئة رجل عالم فعينه لكل نسبة توصيفية فهذا
وضع زيد عالم هذه النسبة التوصيفية الجزئية ورجل كاتب
لذلك النسبة التوصيفية الجزئية وهكذا وكوضع المعرف بلام
العهد الخارجي وكذا الصنف بالاضافة العهدية وكوضع المفرد
المحل باللام الاستغرافية وكوضع النكرة ^{بنفخة} والثالث وضع عام
لموضوع له عام وذلك بان يلاحظ الواضع هيئتا غير
معدودة بامر عام لها ويلاحظ معنى واحد اكلية بنفسه ^{بنفخة} فبين
كلامها يحكم لجمال لذلك المعنى الكلي كوضع الفعل للزمان
وللنسبة على راي الجمهور كما سبق ويلاحظ معان كلية

بمفهوم كل آخر ثم يعين كل واحد من تلك الهيئات بأزاء معان
 التكميلية المحفوظة بمفهوم كل آخر على انقسام الاحاد الى الاحاد بحكم
 اجمال كوضع اسماء الفواعل فانها موضوعة بان يلاحظ الواضع
 هيئاتا غير معدودة من نحو ضارب وكاتب وقارئ وغيرها
 بامر عام لها وهو قولنا كل مكان على هيئة فاعل في الثلاث وفي هذا
 المعنى تكميلية من نحو من قام به الضرب وغيره بمفهوم كل آخر وهو
 من قام به مدلول ما أخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث ثم يعين كلا
 من الاولى بأزاء كل واحد من الثانية على انقسام الاحاد الى
 الاحاد بحكم اجمال بكان قال كل مكان على هيئة فاعل في الثلاث
 فحينئذ لمن قام به مدلول ما أخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث فحينئذ
 وضع ضارب لمن قام به الضرب بمعنى الحدوث والكاتب
 لمن قام به الكتابة بمعنى الحدوث والقارئ لمن قام به القراءة
 بمعنى الحدوث الى غير ذلك وقس عليه المزيدات وكوضع
 اسماء المفاعيل فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم
 اجمال بكان فان كل مكان على هيئة متعول في الثلاث

فعينه لمن وقع عليه مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث
 فهذا وضع مضروب لمن وقع عليه الضرب بمعنى الحدوث
 ومكتوب لمن وقع عليه الكتابة بمعنى الحدوث الى غير ذلك
 فس عليه الزيادة وكوضع اسماء الزمان فانها موضوعة
 على سبيل الانقسام بحكم اجمال بكان قال كل ما ان على هيئة
 مفعول فعينه لما وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه وكوضع
 اسماء المكان فانها موضوعة ايضا كذلك ولكن لفظة
 ما في جانب الة ملاحظة الموضوع له عبارة عن الزمان
 في الاول وعن المكان في الثاني وكوضع اسماء الاله
 فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمال بكان
 قال كل ما كان على هيئة مفعول فعينه لما كان الة لاصول
 مدلول مأخذ اشتقاقه وكوضع اسماء التفضيل
 فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمال بكان
 قال كل ما كان على هيئة افعل فعينه لمن قام به مدلول
 مأخذ اشتقاقه على وصف الزيادة على غيره وكوضع

أسماء التصفير فإنها من شذوذه على سبيل الانقسام
 بحكم اجمالى بكان قال كل اسم ثلاثى غير الى وزن فعيل
 فعينه على تصغير معنى اصله وكوضع اسماء النسبة
 فإنها من شذوذه على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكان
 قال كل اسم الحق باخره باء مشددة فعينه للنسبة الى
 معنى الملقب وكوضع التشديد فانها من شذوذه على سبيل
 الانقسام بحكم اجمالى بكان قال كل اسم الحق باخره
 الف ونون فى حال رفعه وباء مفتوح ما قبلها ونون
 مكسورة فى حال نصبه وجره فعينه على كل اثنين من
 افراد معنى الملقب وكوضع الجموع مطلقا فانها
 موضوعه على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكان قال
 كل اسم غير الى وزن فعال او فاعلون او مسلمين او
 مسلمات مثلا فعينه على اكثر من اثنين من شيئا ذلك الاسم وكوضع اسماء المشبهة
 واسم المنادى اذا لم يقصد به معين : والرابع
 وضع خاص لموضوع له عام وهذا القسم مما لا وجود له

بل حكوا باستحالة ايضا لما سبق المطلب الثالث ^{في} الركن الثالث
وهو اما كل اوجزى فاختلف فيه فذهب الحنفية الى
ان الصور الذهنية واختار الامام فخر الدين الرازي
والشافعي الى ان الامور الخارجية وتبعه الشيخ ابو
اسحق الشيرازي وبعض المحققين الى ان المعنى من
حيث هو هو والا صفرها الى ان المعنى من حيث هو هو
في المفردات والمركبات التيبية والصورة الذهنية
في المركب الكلامي اخباريا كان او انشائيا وابن الهمام
الى ان الامور الخارجية في العلم الشخصي والامور
الذهنية في غير ذلك فالشهور هو الاولان والثالث
بالنسبة الى الاحضار ان ^{في} الخاتمة تشتمل على ست ^{في}
فوائد الاولى انما ذكر من الوضع الى هنا وضع قصد
مطلقا وللوضع نوع آخر وهو وضع غير قصد وهو
وضع كل لفظ في ضمن وضع لعناه لنفسية وجعله علما
فاختلف فيه حيث اشتهر العلامة في شرح الكشاف

ووفاء السيد في حاشية الرضى و... لطولان في
 لطولان : والثانية ان اختلف في اجتماع الاو شاع
 الاربع في لفظ واحد بالنسبة الى معنى واحد فلهذا
 الى جوارحه الشفق التقارن والى نفسه المحقق بالمرحلا
 وادلة الجائدين في المفضلا والاشياء لا يجعلك في شبهة تناقض
 الالفاظ بعضها مكان بعض اذ للمعبر الوضع الافرادى
 : والرابعة ان الوضع يستلزم الدلالة لكن الدلالة
 لا تستلزم الوضع لا مكان ان تكون بالعقل او بالطبع
 : والخامسة ان الارادة ليست بشرط الدلالة
 عند الجمهور خلافا لابن سينا واختاره فاضل العصار :
 : والسادسة ان مدلولان الالفاظ اما معنى مستقل
 وهو على نوعين : الاول ان مستقل ذاتا ومفهوما معا والثاني
 مفهوما فقط واما غير مستقل وهو ايضا على نوعين الاول
 ان غير مستقل ذاتا ومفهوما معا والثاني ان فقط
 تمت الرسالة بعون الله الملك الوهاب حرره كال ٢٨٦ سنة

وادلة الطرفين مبسوطة في الكتب